

(٣٤) كتاب الشفعة

[٢] ما لا يقع فيه شفعة

[١٦٦٢] أخبرنا الربيع قال الشافعي رحمته الله : أخبرنا الثقة عن عبد الله بن إدريس ،

[١٦٦٢] قال البيهقي في المعرفة (٤ / ٤٩٣) : وقد رواه الشافعي في القديم - عن مالك ، عن محمد بن عمار ، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن عثمان بن عفان قال : إذا وقعت الحدود في الأرض فلا شفعة فيها ، ولا شفعة في بئر ، ولا فحل نخل .

قال البيهقي : قال الشافعي في القديم :

وذكر عبد الله بن إدريس ، عن محمد بن عمار ، عن أبي بكر بن محمد ، عن أبان بن عثمان ، عن عثمان مثله .

قال البيهقي : وقد رواه أبو عبيد عن عبد الله بن إدريس ، عن محمد بن عمار ، عن أبي بكر ابن حزم - أو عن عبد الله بن أبي بكر الشك من أبي عبيد - عن أبان بن عثمان ، عن عثمان قال : لا شفعة في بئر ، ولا فحل ، والأرف تقطع كل شفعة .

قال ابن إدريس : والأرف : المعالم ، وقال الأصمعي : هي المعالم والحدود يقال : منه أرفّت الدار والأرض تأريفاً : إذا قسمتها وحددتها .

قال البيهقي : قال الشافعي : وهكذا أحفظ عن عمر بن الخطاب . قال : وأخبرنا سفيان بن عيينة ، عن إبراهيم بن ميسرة أن عمر بن عبد العزيز كتب : إذا وقعت الحدود فلا شفعة .

قال الشافعي : أخبرنا مالك أنه بلغه أن سعيداً وسليمان بن يسار سئلا : هل في الشفعة سنة ؟ فقالا جميعاً : نعم ، الشفعة في الدور والأرضين ، ولا تكون الشفعة إلا بين القوم والشركاء .

قال الشافعي : أخبرنا الثقة عن ابن إدريس ، عن محمد بن عمار ، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، عن أبان ، عن عثمان بن عفان قال : لا شفعة في بئر .

ط : (٢ / ٧١٧) (٣٥) كتاب الشفعة - (٢) باب ما لا تقع فيه الشفعة - عن محمد بن عمار بهذا الإسناد عن عثمان قال : إذا وقعت الحدود في الأرض فلا شفعة فيها ، ولا شفعة في بئر ، ولا في فحل النخل . [وفحل النخل : ذكر النخل] .

هذا وقد روى الشافعي في اختلاف الحديث أحاديث في الشفعة غير هذا الأثر قال :

١ - أخبرنا مالك عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن أن رسول الله ﷺ قال : « الشفعة فيما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة » .

[ط : ٧١٣ / ٢ - (٣٥) كتاب الشفعة - (١) باب ما تقع فيه الشفعة . (رقم ١) . قال ابن عبد البر : مرسل عن مالك لأكثر رواة الموطأ وغيرهم] .

٢ - أخبرنا الثقة عن معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن جابر ، عن رسول الله ﷺ مثله ، أو مثل معناه لا يخالفه .

[غ : ١٢٨ / ٢ - (٣٦) كتاب الشفعة - (١) باب الشفعة فيما لم يقسم - (رقم ٢٢٥٧) عن مسدد ، عن عبد الواحد عن معمر به] .

٣ - أخبرنا سعيد بن سالم ، عن ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، عن النبي ﷺ أنه قال : « الشفعة فيما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة » .

[اختلاف الحديث - من الأم ١٠ / ٢١١ ، باب رقم (٥٠) في الشفعة أرقام ٢٤٩ - ٢٥١] .

عن محمد بن عمار ، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، عن أبان بن عثمان بن عفان : أن عثمان (١)

[٤] ما لا يجوز من القراض في العروض

[١٦٦٣] وقد نهى النبي ﷺ عن الإجارة إلا بأجر (٢) معلوم .

[٩] المساقاة (٣)

[١٦٦٤] أخبرنا الربيع بن سليمان قال : أخبرنا الشافعي رحمه الله قال : معنى قوله :

- (١) هذه هي عادة الإمام الشافعي في بعض الأحيان ؛ أن يأتي بالسند فقط ، وكأنه يعتمد على أن المتن معروف ، أو أنه قد رواه في موضع آخر - كما يتبين من التخريج .
(٢) في (ب) : « إلا بأجر » ، وما أثبتناه من (ت ، ص) .
(٣) المساقاة : هي أن يعامل صاحب الشجر إنسانا على شجره بتعهده بالسقي والتربة على أن ما رزق الله تعالى من الثمرة يكون بينهما بجزء معين كالثلث .

[١٦٦٣] صحيح .

* السنن الكبرى للبيهقي : (٦ / ١٢٠) كتاب الإجارة - باب لا تجوز الإجارة حتى تكون معلومة ، وتكون الأجرة معلومة - من طريق عبد الله بن المبارك ، عن أبي حنيفة ، عن حماد ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : « لا يساوم الرجل على سوم أخيه ، ولا يخطب على خطبة أخيه ، ولا تناجشوا ، ولا تبايعوا بإلقاء الحجر ، ومن استأجر أجيراً فليعلمه أجره » .
قال البيهقي : كذا رواه أبو حنيفة ، وكذا في كتابي عن أبي هريرة ، وقيل من وجه آخر ضعيف : عن ابن مسعود .
ورواه حماد بن سلمة عن حماد ، عن إبراهيم ، عن أبي سعيد الخدري : أن رسول الله ﷺ نهى عن استئجار الأجير - يعني : حتى يبين له أجره .
هذا ، وقد رواه البيهقي من طريق أبي علي اللؤلؤي ، عن أبي داود ، عن موسى بن إسماعيل ، عن حماد بن سلمة به .
قال البيهقي : وهو مرسل بين إبراهيم وأبي سعيد ، وكذلك رواه معمر ، عن حماد بن أبي سليمان مرسلأ .

[انظر : جامع مسانيد أبي حنيفة ٢ / ٤٤] .

[١٦٦٤] هذا جزء من حديث رواه مالك في الموطأ :

* ط : (٢ / ٧٠٣) (٣٣) كتاب المساقاة - (١) باب ما جاء في المساقاة ، (رقم ١) ، عن ابن شهاب ، عن ابن المسيب به .

وقد رواه الشافعي عن مالك به .

ولفظه : أن رسول الله ﷺ قال لليهود حين افتتح خيبر : « أفركم ما أفركم الله على أن الثمر بيننا وبينكم » .

«إن شئتم فلکم^(١) وإن شئتم فلی»: أن یخرص النخل کأنه خرصها مائة وسق^(٢) وعشرة أوسق.

[١٦٦٥] قال : وأجاز رسول الله ﷺ المساقاة فأجزناها بإجازته .

وحرم كراء الأرض البيضاء ببعض ما يخرج منها فحرمنا تحريمه^(٣) .

[١٦٦٦] عن النبي ﷺ أنه دفع إلى أهل خيبر النخل^(٤) على أن لهم النصف من النخل والزرع ، وله النصف .

[١١] المزارعة

[١٦٦٧] أخبرنا الربيع بن سليمان قال : قال الشافعي رحمه الله : السنة عن رسول الله

(١) « فلکم » : ساقطة من (ص) ، وأثبتناها من (ب ، ت ، ظ) .

(٢) الوسق : ستون صاعا ، وهو ثلاثمائة وعشرون رطلاً عند أهل الحجاز ، وأربعمائة وثمانون رطلاً عند أهل العراق . والصاع ٢١٧٥ جم من القمح .

(٣) في (ت ، ب) : « فحرمناها بتحريمه » ، وفي (ظ) : « فحرمنا بتحريمه » ، وما أثبتناه من (ص) .

(٤) « النخل » : ساقطة من (ب) ، وأثبتناها من (ص ، ظ ، ت) .

= فكان رسول الله ﷺ يبعث ابن رواحة ، فيخرص بينه وبينهم ، ثم يقول : إن شئتم فلکم ، وإن شئتم فلی .

قال ابن عبد البر : أرسله جميع رواية الموطأ ، وأكثر أصحاب ابن شهاب .

[١٦٦٥] انظر التخریج السابق .

أما كراء الأرض البيضاء ببعض ما يخرج منها فروى مسلم بإسناده عن رافع بن خديج قال : إنما كان الناس يؤاجرون على عهد النبي ﷺ على الماذينات (مسائل الماء) وأقبال الجداول (ما أقبل من الجداول) وأشياء من الزرع فيهلك هذا ويسلم هذا ويسلم هذا ويهلك هذا . فلم يكن للناس كراء إلا هذا فلذلك زجر عنه ، فأما شيء معلوم مضمون فلا بأس به (م/٣/ ١١٨٣ رقم ١١٦ / ١٥٤٧) .

[١٦٦٦] * خ : (١٥٤/٢) (٤١) كتاب الحرث والمزارعة - (٨) باب المزارعة بالشرط ونحوه . (رقم ٢٣٢٨) .

* م : (٣ / ١١٨٦ - ١١٨٧) (٢٢) كتاب المساقاة - (١) باب المساقاة ، والمعاملة بجزء من الثمر والزرع - كلاهما من طريق عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمر أو زرع . (رقم ١ / ١٥٥١) .

[١٦٦٧] * خ : (١٥٥/٢) (٤١) كتاب الحرث والمزارعة - (١١) باب المزارعة مع اليهود - من طريق عبيد الله (ابن عمر) عن نافع ، عن عمر رضي الله عنهما : أن رسول الله ﷺ أعطى خيبر اليهود على أن يعملوها ويزرعوها ولهم شطر ما يخرج منها .

* م : (٣ / ١١٨٧) (٢٢) كتاب المساقاة - (١) باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع - من طريق عبيد الله به .

ولفظه : عن رسول الله ﷺ أنه دفع إلى يهود خيبر نخل خيبر وأرضها ، على أن يعملوها من أموالهم ، ولرسول الله شطر ثمرها .

تدل على معنيين : أحدهما : أن تجوز المعاملة في النخل على الشيء مما يخرج منها ، وذلك اتباع لسنة رسول الله ﷺ (١) .

[١٦٦٨] والخبر عن عمر وعثمان رضي الله عنهما بإجازتها (٢) أولى ألا تجوز من المعاملة على

النخل .

(١) انظر تخريج الحديثين السابقين .

(٢) أى المقارضة ، قال الشافعي قبل هذا في الأم : وإنما أجزنا المقارضة قياساً على المعاملة على النخل ، ووجدنا رب المال يدفع ماله إلى المقارض يعمل فيه المقارض ، فيكون له بعمله بعض الفضل الذي يكون في المال المقارض به ، لولا القياس على السنة والخبر عن عمر وعثمان رضي الله عنهما بإجازتها أولى ألا تجوز من المعاملة على النخل .

[١٦٦٨] روى البيهقي بسنده عن الشافعي ويحيى بن عبد الله بن بكير ، عن مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن أبيه أنه قال : خرج عبد الله وعبيد الله ابنا عمر بن الخطاب في جيش إلى العراق ، فلما قفلا مرا على أبي موسى الأشعري فرحب بهما ، وسهل ، وهو أمير البصرة ، فقال : لو أقدر لكما على أمر أنفعكما به لفعلت ، ثم قال : بلى ، ههنا مال من مال الله ، أريد أن أبعث به إلى أمير المؤمنين فأسلفكما ، فتبتاعان به متاعاً من متاع العراق ، فتبيعانه بالمدينة ، فتؤديان رأس المال إلى أمير المؤمنين ، ويكون لكما الربح ، فقالا : وددنا ، ففعلا ، فكتب إلى عمر رضي الله عنه : يأخذ منهما المال ، فلما قدما المدينة باعا وربحا ، فلما رفعنا ذلك إلى عمر رضي الله عنه قال : أكل الجيش أسلفه كما أسلفكما ؟ قالوا : لا ، قال عمر رضي الله عنه : ابنا أمير المؤمنين ، فأسلفكما ، أدباً المال وربحه .

فأما عبد الله فسلم ، وأما عبيد الله فقال : لا ينبغي لك يا أمير المؤمنين هذا ، لو هلك المال أو نقص لضمناه . قال : أدياه ، فسكت عبد الله ، وراجع عبيد الله . فقال رجل من جلساء عمر بن الخطاب : يا أمير المؤمنين لو جعلته قراضاً ، فقال : قد جعلته قراضاً ، فأخذ عمر رضي الله عنه المال ونصف ربحه ، وأخذ عبد الله وعبيد الله نصف ربح المال . قال البيهقي : معنى حديثهما سواء [أى الشافعي ، ويحيى] إلا أن الشافعي قال في روايته : « فلما قفلا مرا على عامل لعمر » .

[السنن الكبرى ٦ / ١١٠ - ١١١ - كتاب القراض] .

والحديث في الموطأ (٢ / ٦٨٧ - ٦٨٨) (٣٢) كتاب القراض - (١) باب ما جاء في القراض . (رقم ١) .

أما الخبر عن عثمان :

فرواه مالك في الموطأ (الموضع السابق ٢ / ٦٨٨) عن العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن جده أن عثمان بن عفان أعطاه مالا قراضاً يعمل فيه على أن الربح بينهما . (رقم ٢) . ورواه البيهقي بسنده عن ابن وهب ، عن مالك بن أنس ، عن العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبيه أنه قال : « جئت عثمان بن عفان ، فقلت له : قد قدمت سلعة ، فهل لك أن تعطيني مالا فأشترى بذلك ، فقال : أترأك فاعلاً ؟ قال : نعم ، ولكني رجل مكاتب فأشترىها على أن الربح بيني وبينك . قال : نعم ، فأعطاني مالا على ذلك » ، [السنن الكبرى (٦ / ١١١) كتاب القراض] . ولم أر هذا الخبر في موطأ يحيى بن يحيى .

[١٦٦٩] وتدل سنة رسول الله ﷺ على أن لا تجوز المزارعة على الثلث، ولا الربع، ولا جزء من أجزاء .

[١٦٧٠] كانت خير نخلاً ، وكان الزرع فيها كما وصفت ، فعامل النبي ﷺ أهلها على الشطر من الثمرة والزرع ، ونهى في الزرع المنفرد عن المعاملة .

[١٦٧١] أخبرنا ابن عيينة عن حميد بن قيس ، عن سليمان بن عتيق ، عن جابر بن

[١٦٦٩] * خ : (٢ / ١٥٩) (٤١) كتاب الحرث والمزارعة - (١٩) باب كراء الأرض بالذهب والفضة - عن عمرو ابن خالد ، عن الليث ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، عن حنظلة بن قيس ، عن رافع بن خديج قال : حدثني عمي أنهم كانوا يكرّون الأرض على عهد رسول الله ﷺ بما ينبت على الأربعاء [النهر الصغير] أو شيء يستثنيه صاحب الأرض ، فنهى النبي ﷺ عن ذلك ، فقلت لرافع : فكيف بالدينار والدرهم ؟ فقال رافع : ليس بها بأس بالدينار والدرهم . وقال الليث : وكان الذي نهى من ذلك ما لو نظر فيه ذوو الفهم بالحلال والحرام لم يجزوه لما فيه من المخاطرة . (رقم ٢٣٤٦ - ٢٣٤٧) .

وفي (٢ / ١٥٨) الكتاب السابق (١٨) باب ما كان من أصحاب النبي ﷺ يواسى بعضهم بعضاً في الزراعة والثمر - عن عبيد الله بن موسى ، عن الأوزاعي ، عن عطاء ، عن جابر بن جهم قال : كانوا يزرعونها بالثلث والربع والنصف ، فقال النبي ﷺ : « من كانت له أرض فليزرعها ، أو ليمنحها ، فإن لم يفعل فليمسك أرضه » . (رقم ٢٣٤٠) .

* م : (٣ / ١١٧٧) (٢١) كتاب البيوع - (١٧) باب كراء الأرض - من طريق عبد الله بن وهب ، عن هشام بن سعد ، عن أبي الزبير المكي عن جابر قال : كنا في زمان رسول الله ﷺ نأخذ الأرض بالثلث أو الربع بالمأذيات [مساليل المياه] فقام رسول الله ﷺ في ذلك فقال : « من كانت له أرض فليزرعها ، فإن لم يزرعها فليمنحها أخاه ، فإن لم يمنحها أخاه فليمسكها » . (رقم ١٥٣٦ / ٩٦) .

وفي الكتاب السابق (١٨) باب كراء الأرض بالطعام - من طريق إسماعيل بن علقمة ، عن أيوب ، عن يعلى بن حكيم ، عن سليمان بن يسار ، عن رافع بن خديج قال : كنا نحافل الأرض على عهد رسول الله ﷺ فنكرها بالثلث والربع والطعام المسمى ، فجاءنا ذات يوم رجل من عمومته فقال : نهانا رسول الله ﷺ عن أمر كان لنا نافعاً ، وطواعية الله ورسوله أنفع لنا ، نهانا أن نحافل بالأرض فنكرها على الثلث والربع والطعام المسمى ، وأمر رب الأرض أن يزرعها أو يزرعها ، وكره كراءها ، وما سوى ذلك . (رقم ١٥٤٨ / ١١٣) .

[١٦٧٠] انظر تخريج حديث [١٦٦٥] والحديث السابق [١٦٦٩] .

[١٦٧١] * م : (٣ / ١١٧٨) (٢١) كتاب البيوع - (١٧) باب كراء الأرض - من طريق سفيان بن عيينة به .

وفي رواية : « عن بيع الثمر سنين » . (رقم ١٠١ / ١٥٣٦) .

ومن طريق أبي خيثمة عن أبي الزبير ، عن جابر قال : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الأرض البيضاء سنيتين أو ثلاثاً (رقم ١٠٠ / ١٥٣٦) .

وفي (١٦) باب النهي عن المحاقلة ، وعن المخابرة ، وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها وعن بيع المعاومة ، وهو بيع السنين - من طريق أيوب ، عن أبي الزبير وسعيد ابن ميناء عن جابر بن عبد الله قال : نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمزابنة والمعاومة والمخابرة . (رقم ٨٥ / ١٥٣٦) .

وبيع السنين : أن يؤجر الأرض أو يبيع الثمر سنة فأكثر ، وهو المعاومة - كما جاء في الحديث - مأخوذة من العام الذي هو السنة .

عبد الله : أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع السنين .

[١٦٧٢] أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي الزبير ، عن جابر بن عبد الله ، عن النبي ﷺ مثله .

[١٦٧٣] أخبرنا سفيان بن عمرو بن دينار ، سمع جابر بن عبد الله يقول : نهيت ابن الزبير عن بيع النخل معاومة .

[١٢] الإجارة وكراء الأرض

[١٦٧٤] وقد قال رسول الله ﷺ : « من أحيا مواتاً فهو له » .

[١٣] كراء الأرض البيضاء

[١٦٧٥] وقول سالم بن عبد الله : « اكثروا » ^(١) ورافع لم يخالفه : في أن الكراء

(١) في (ب ، ت) : « أكثر » ، وما أثبتناه من (ص ، ظ) ، وربما كانت « أكثر » كما جاءت في رواية للموطأ (انظر التخريج) .

[١٦٧٢] انظر تخريج الحديث السابق .

[١٦٧٣] سبق برقم [١٥٣٢] وخرج هناك ، في باب وقت بيع الفاكهة .

* وشرح معاني الآثار : (٢٥ / ٤) - من طريق يحيى بن عبد الله بن بكير ، عن الفضل بن فضالة ، عن خالد أنه سمع عطاء بن أبي رباح يسأل عن الرجل يبيع ثمرة أرضه؛ رطباً كان أو عنباً يسلف فيها قبل أن تطيب فقال: لا يصلح ؛ إن ابن الزبير باع ثمرة أرض له ثلاث سنين ، فسمع بذلك جابر بن عبد الله الأنصاري فخرج إلى المسجد فقال في الناس : منعنا رسول الله ﷺ أن نبيع الثمرة حتى تطيب .

[١٦٧٤] * خ : (١٥٧ / ٢) (٤١) كتاب الحرث والمزارعة - (١٥) باب من أحيا أرضاً مواتاً ، ورأى ذلك على في أرض الكوفة موات ، وقال عمر : من أحيا أرضاً ميتة فهي له ، ويروى عن عمرو بن عوف عن النبي ﷺ ، وقال في غير حق مسلم : وليس لعرق ظالم فيه حق ، ويروى فيه عن جابر عن النبي ﷺ . ومن طريق الليث عن عبيد الله بن أبي جعفر ، عن محمد بن عبد الرحمن ، عن عروة ، عن عائشة رضي الله عنها ، عن النبي ﷺ قال : « من أعمر أرضاً ليست لأحد فهو أحق » . قال عروة : قضى به عمر رضي الله عنه في خلافته . (رقم ٢٣٣٥) .

[١٦٧٥] انظر رقم [١٦٦٥ ، ١٦٦٩] وتخرجهما .

وانظر في قول سالم « أكثر رافع » :

* ط : (٧١١ / ٢) (٣٤) كتاب كراء الأرض - (١) باب ما جاء في كراء الأرض ، وفيه : « أكثر رافع ، ولو كان لي مزرعة أكريتها » .

ومعنى قوله : « أكثر رافع » : أي أتى بكثير موهم لغير المراد .

بالذهب والورق لا بأس به، إنما روى عن النبي ﷺ النهي عن كرائها ببعض ما يخرج منها.

[١٥] الإجازات

[١٦٧٦] أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن حنظلة بن قيس: أنه سأل رافع بن خديج عن كراء الأرض . فقال : نهى رسول الله ﷺ عن كراء الأرض . فقال: أبالذهب والورق ؟ قال : أما بالذهب والورق (١) فلا بأس به .

[١٦٧٧] أخبرنا مالك بن أنس ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب : أنه سأل عن استكراء الأرض بالذهب والورق فقال : لا بأس به .

[١٦٧٨] أخبرنا مالك ، عن هشام (٢) بن عروة ، عن أبيه شيبهاً به .

[١٦٧٩] أخبرنا مالك بن أنس ، عن (٣) ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه مثله .

(١) « والورق » : ساقطة من (ص) ، وأثبتناها من (ظ ، ت ، ب) .

(٢ - ٣) ما بين الرقمين سقط من (ص) ، وأثبتناه من (ظ ، ت ، ب) .

[١٦٧٦] * ط : (٧١١ / ٢) (٣٤) كتاب كراء الأرض - (١) باب ما جاء في كراء الأرض، ولفظه: عن حنظلة ابن قيس الزرقى ، عن رافع بن خديج أن رسول الله ﷺ نهى عن كراء المزارع . قال حنظلة: فسألت رافع بن خديج: بالذهب والورق؟ فقال: أما بالذهب والورق فلا بأس به . (رقم ١).

قال الشافعي عقبه : فراجع سمع النهي من رسول الله ﷺ ، وهو أعلم بمعنى ما سمع ، وإنما حكى رافع النهي عن كرائها بالثلث والربع ، وكذلك كانت تكرر .

وهو يشير بهذا إلى الحديث الذي رواه مسلم بسنده عن رافع [انظر رقم ١٦٦٥ ، ١٦٦٩] . ثم قال الشافعي : « وقد يكون سالم سمع عن رافع بالخبر جملة ، فرأى أنه قد حدث به عن الكراء والذهب والورق ؛ فلم ير بالكراء بالذهب والورق بأساً ؛ لأنه يعلم أن الأرض تكرر بالذهب والورق » .

والشافعي بهذا يشير إلى حديث سالم الذي رواه مالك : عن ابن شهاب أنه سأل سالم بن عبد الله بن عمر عن كراء المزارع ؟ فقال : لا بأس بها ؛ بالذهب والورق . قال ابن شهاب : فقلت له : رأيت الحديث عن رافع بن خديج فقال : أكثر رافع ، ولو كان لي مزرعة أكريتها .

[ط : (الموضع السابق) . (رقم ٣)] .

[١٦٧٧] * ط : (الموضع السابق) .

[١٦٧٨] * ط : (٧١٢ / ٢) في الكتاب والباب السابقين . (رقم ٥) .

ولفظه : « عن هشام بن عروة ، عن أبيه أنه كان يُكرى أرضه بالذهب والورق » .

[١٦٧٩] لم أجد هذا في الموطأ ، وما فيه من ذلك عن سالم نفسه ، كما نقلته في رقم [١٦٧٦] .

[١٦٨٠] أخبرنا مالك : أنه بلغه أن عبد الرحمن بن عوف تكارى أرضاً فلم تزل بيده حتى هلك ، قال ابنه : فما كنت أراها إلا أنها له (١) من طول ما مكثت بيده (٢) حتى ذكرها عند موته ، فأمرنا بقضاء شيء بقي عليه من كرائها من ذهب أو ورق .

[١٦٨١] وهم يروون عن عمر أو ابن عمر أنه تكارى من رجل بالمدينة ، ثم صارفه قبل أن يركب .

[١٦٨٢] قال : رويانا عن شريح أنه قال : إذا ألقى المفتاح برئ . فقيل له : أكاذ تقول بقول شريح (٣) ؟ فشريح لا يرى الإجارة لازمة ، ويرى أن لكل واحد منهما فسسخها بلا موت ولا عذر .

قال (٤) : هكذا قال شريح ، ولسنا نأخذ بقوله .

[١٦٨٣] قلنا لهم : أما حديثكم (٥) فإن سفيان بن عيينة أخبرنا عن شبيب بن

- (١) « له » : ساقطة من (ص ، ظ) ، وأثبتناها من (ت ، ب) .
- (٢) « بيده » : ساقطة من (ص) ، وأثبتناها من (ظ ، ت ، ب) .
- (٣) « بقول شريح » : سقط من (ص ، ظ ، ت) ، وأثبتناه من (ب) .
- (٤) الضمير يرجع إلى من يحاوره الشافعي ، والشافعي يرى أن الإجارة لازمة فإذا دفع الدار إلى المستأجر كانت الأجرة لازمة كلها على عكس ما يقول هذا الأثر ، والمراد بإلقاء المفتاح أى تسليمه إلى المؤجر دلالة على أن المستأجر يفسخ الإجارة .
- (٥) فى (ب) : « أحاديثكم » ، وما أثبتناه من (ص ، ظ) .

[١٦٨٠] * ط : (٢ / ٧١٢) فى الكتاب والباب السابقين . (رقم ٤) .

[١٦٨١] * السنن الكبرى للبيهقى : (٦ / ١٢٣) كتاب الإجارة - باب لا ضمان على المكترى فيما اكترى إلا أن يتعدى - من طريق أبى أسامة ، عن الوليد بن كثير ، عن نافع عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن عمر ابن الخطاب قال : أيما رجل أكرى كراء فجاوز صاحبه ذا الحليفة ، فقد وجب كراؤه ولا ضمان عليه . قال البيهقى : يريد - والله أعلم - قبض المكترى ما اكترى وجاوز ذا الحليفة فقد وجب عليه جميع الكراء إذا لم يكن شرط فى الأجرة أجلاً ولا ضمان عليه إذا لم يتعد . وهذا شاهد لما عند الشافعي - والله تعالى أعلم .

[١٦٨٢] لم أعثر عليه عند غير الشافعي .

[١٦٨٣] * خ : (٢ / ٥٣٩) (٦١) كتاب المناقب - باب (٢٨) - عن على بن عبد الله ، عن سفيان ، عن شبيب ابن غرقدة قال : سمعت الحى يتحدثون عن عروة أن النبى ﷺ . . . الحديث ، (رقم ٣٦٤٢) .

قال سفيان : كان الحسن بن عمارة جاءنا بهذا الحديث عنه قال : سمعه شبيب من عروة ، فأتيته ، فقال شبيب : إني لم أسمعه من عروة ، قال : سمعت الحى يخبرونه عنه . ولكن سمعته يقول : سمعت النبى ﷺ يقول : « الخير معقود بنواصى الخيل إلى يوم القيامة . . . » قال سفيان : يشترى له شاة كأنها أضحية .

قال ابن حجر : قوله : « سمعت الحى » أى قبيلته . . . وهذا يقتضى أن يكون سمعه من جماعة أقلهم ثلاثة .

عُرْقَدَةَ أَنَّهُ سَمِعَ الْحَيَّ يَحْدُثُونَ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَاهُ دِينَارًا يَشْتَرِي لَهُ بِهِ شَاةً أَوْ أَضْحِيَّةً ، فَاشْتَرَى لَهُ شَاتَيْنِ ، فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا (١) بِدِينَارٍ وَأَتَاهُ بِشَاةٍ وَدِينَارٍ ، فَدَعَا لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْعِهِ بِالْبُرْكَ ، فَكَانَ لَوْ اشْتَرَى تَرَابًا لَرَبِحَ فِيهِ .

[١٦٨٤] قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ : وَقَدْ (٢) رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ غَيْرُ سَفِيَانِ بْنِ عِيْنَةَ ، عَنْ شَيْبِ بْنِ عُرْقَدَةَ فَوْصِلَهُ ، وَيُروِيهِ عَنْ (٣) عُرْوَةَ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ بِمِثْلِ هَذِهِ الْقِصَّةِ ، أَوْ مَعْنَاهَا .

[١٦٨٥] أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ وَعَبِيدَ اللَّهِ ابْنَيْ عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا خَرَجَا فِي جَيْشٍ إِلَى الْعِرَاقِ ، فَلَمَّا قَفَلَا مَرَا عَلَى عَامِلٍ لِعُمَرَ فَرَحِبَ بِهِمَا ، وَسَهْلٌ ، وَهُوَ أَمِيرُ الْبَصْرَةِ ، وَقَالَ : لَوْ أَقْدَرْتُ لَكُمَا عَلَى أَمْرٍ أَنْفَعَكُمَا بِهِ لَفَعَلْتُ . ثُمَّ قَالَ : بَلَى ، هَهُنَا مَالٌ مِنْ مَالِ اللَّهِ أُرِيدُ أَنْ أَبْعَثَ بِهِ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فَأَسْلَفَكُمَا ، فَتَبْتَاعَانِ مَتَاعًا مِنْ مَتَاعِ الْعِرَاقِ ثُمَّ تَبِيعَانِهِ بِالْمَدِينَةِ ، فَتَوَدَّيَانِ رَأْسَ الْمَالِ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ

(١) فِي (ظ) : « أَحَدُهُمَا » ، وَمَا أَثْبَتَاهُ مِنْ (ص ، ب) .

(٢) « قَدْ » : سَاقِطَةٌ مِنْ (ب) ، وَأَثْبَتْنَاهَا مِنْ (ظ ، ص) .

(٣) « عَنْ » : سَاقِطَةٌ مِنْ (ص) ، وَأَثْبَتْنَاهَا مِنْ (ظ ، ب) .

وَقَالَ : فَالْحَدِيثُ بِهَذَا ضَعِيفٌ لِلْجَهْلِ بِحَالِهِمْ ، لَكِنْ وَجَدَ لَهُ مَتَابِعٌ عِنْدَ أَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ وَابْنِ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ الْخُرَيْبِ ، عَنْ أَبِي لَيْبَةَ قَالَ : حَدَّثَنِي عُرْوَةُ الْبَارِقِيُّ . . . فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَاهُ ، وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ ، عَنْ سَفِيَانَ ، عَنْ شَيْبِ بْنِ عُرْوَةَ وَلَمْ يَذْكُرْ بَيْنَهُمَا أَحَدًا ، وَرَوَايَةٌ عَلَى بَنِي عَبْدِ اللَّهِ وَهُوَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ شَيْخُ الْبُخَارِيِّ فِيهِ تَدَلُّ عَلَى أَنَّهُ وَقَعَتْ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ تَسْوِيَةٌ . (أَيْ تَدْلِيسُ التَّسْوِيَةِ) . وَقَدْ وَافَقَ عَلِيًّا عَلَى إِدْخَالِهِ الْوَاسِطَةَ بَيْنَ شَيْبِ بْنِ عُرْوَةَ وَأَحْمَدَ وَالْحَمِيدِيِّ فِي مَسْنَدَيْهِمَا ، وَكَذَا مَسْنَدُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَابْنِ أَبِي عُمَرَ وَالْعَبَّاسِ بْنِ الْوَلِيدِ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ ، وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ (فَتْحُ الْبَارِيِّ ٦ / ٦٣٤ - ٦٣٥) .

وَلَكِنْ لِمَاذَا يَأْتِي بِهَذَا الْحَدِيثِ الْبُخَارِيُّ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْمُبْهَمِ ، وَهُوَ الْوَاسِطَةُ بَيْنَ شَيْبِ بْنِ عُرْوَةَ ؟ وَقَدْ رَدَّ ابْنُ حَجَرٍ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَا يَحِطُّهُ عَنْ شَرْطِ الْبُخَارِيِّ ؛ لِأَنَّ الْحَيَّ يَمْتَنِعُ فِي الْعَادَةِ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكُذْبِ .

وَقَدْ نَقَلَ الْمَزْنِيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قَالَ : لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ غَيْرَ ثَابِتٍ ، وَتَارَةً قَالَ : إِنْ صَحَّ الْحَدِيثُ قُلْتُ بِهِ . رَوَاهُ عَنْهُ الْبُوطِيُّ (فَتْحُ الْبَارِيِّ ٦ / ٦٣٤) .

وَهَذَا الْحَدِيثُ - كَمَا تَرَى - فِي تَصَرُّفِ الْفَضُولِيِّ ، وَظَاهِرُهُ الْجَوَازُ ، وَلَكِنَّ الشَّافِعِيَّ لَا يَجِيزُهُ ، وَيُضْعِفُ الشَّافِعِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ ظُهُورِ صِحَّتِهِ لَنَا . وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَتَعَالَى أَعْلَمُ .

[١٦٨٤] * جِه : (٢ / ٨٠٣) (١٥) كِتَابُ الصَّدَقَاتِ - (٧) بَابُ الْأَمِينِ يَتَجَرَّ فِيرَبِحُ - عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ سَفِيَانَ بْنِ عِيْنَةَ ، عَنْ شَيْبِ بْنِ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ (رَقْمُ ٢٤٠٢) .

لَكِنْ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْفَتْحِ (٦ / ٦٣٥) : دَلَّتْ رَوَايَةُ الْبُخَارِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ بِالْوِاسِطَةِ عَلَى أَنَّ رَوَايَةَ ابْنِ مَاجَةَ فِيهَا تَسْوِيَةٌ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

[١٦٨٥] رَاجِعْ تَخْرِيجَ رَقْمِ [١٦٦٨] .

ويكون لكما الربح، فقالا: وددنا، ففعل، وكتب لهما إلى عمر أن يأخذ منهما المال، فلما قدما المدينة باعا فربحا، فلما دفعا إلى عمر قال لهما: أكلُ الجيش أسلفه كما أسلفكما؟ فقالا: لا، فقال عمر: قال: ابنا أمير المؤمنين فأسلفكما فأديا المال وربحه، فأما عبد الله فسكت. وأما عبيد الله فقال: ما ينبغي لك هذا يا أمير المؤمنين، لو هلك المال أو نقص لضمناه فقال: أدياه، فسكت عبد الله وراجع عبيد الله، فقال رجل من جلساء عمر: يا أمير المؤمنين، لو جعلته قراضاً، فأخذ عمر رأس المال ونصف ربحه، وأخذ عبد الله وعبيد الله نصف ربح ذلك المال.

[١٦٨٦] أخبرنا عبد الوهاب، عن داود بن أبى هند، عن رباح بن عبيدة قال: بعث رجل مع رجل من أهل البصرة بعشرة دنانير إلى رجل بالمدينة^(١)، فابتاع بها المبعوث معه بغيراً، ثم باعه بأحد عشر ديناراً فسأل عبد الله بن عمر فقال: الأحد عشر لصاحب المال، ولو حدث بالبيع حدث كنت له ضامناً.

[١٦٨٧] أخبرنا الثقة من أصحابنا عن عبد الله بن عمر مثل معناه.

[١٧] مسألة^(٢) الرجل يكترى الدابة فيضربها فتموت

[١٦٨٨] حديث النبى ﷺ: «العارية مضمونة مؤداة».

وهو آخر قوله^(٣).

[١٨] مسألة الأجراء

والصانع والأجير من كان ليس فى هذا المعنى^(٤) فلا يضمن بحال إلا ما جنت يده،

(١) فى (ص): «من المدينة»، وما أثبتناه من (ظ، ب).

(٢) وجد بالمخطوطة (ت) هذه العبارة: «وترجم بعد مسألة الحجام، والخاتن، والبيطار» قبل مسألة «الرجل يكترى الدابة...» وستأتى هذه المسألة فى ج٧ من كتاب الأم.

(٣) أى آخر قول الشافعى، وهذا من كلام الربيع، وقال الشافعى قبل هذا: إذا تعدى ضمن، وإذا لم يتعد لم يضمن.

(٤) أى ليس فى معنى الذى أخذ المال سلفاً أو إعارة، فإنه فيهما يضمن.

[١٦٨٦] لم أعثر عليه عند غير الشافعى، وقد رواه البيهقى بسنده عنه فى السنن الكبرى (٦ / ١١٣) -

كتاب القراض - باب المضارب يخالف بما فيه زيادة لصاحبه.

[١٦٨٧] لم أعثر عليه عند غير الشافعى.

[١٦٨٨] انظر رقم [١٦٥٦] وتخريجه فى باب العارية.

كما يضمن المودع ما جنت يده ، وليس في هذا سنة علمتها (١) ، ولا أثر يصح عند أهل الحديث عن أحد من أصحاب النبي ﷺ .

[١٦٨٩] وقد روى فيه شيء عن عمر رضي الله عنه وعلى ليس يثبت عند أهل الحديث عنهما .

(٣٥) كتاب إحياء الموات

[١٦٩٠] فذلك الموات الذي قال رسول الله ﷺ : « مَنْ أَحْيَا مَوَاتًا فَهُوَ لَهُ » .

[١] ما يكون إحياء

[١٦٩١] أخبرنا ابن عيينة عن معمر ، عن رجل من أهل مَارِبَ (٢) ، عن أبيه : أن

(١) في (ب) : « أعلمها » ، وما أثبتناه من (ت ، ص ، ح) .

(٢) في (ص) : « مازن » ، وما أثبتناه من (ب ، ت ، ظ) .

[١٦٨٩] روى الشافعي في اختلاف العراقيين الآتي - إن شاء الله تعالى - : عن إبراهيم بن أبي يحيى ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه : أن علياً رضي الله عنه ضَمَّنَ الغَسَّالَ والصَّبَاغَ ، وقال : لا يصلح الناس إلا بذلك .

ووجه ضعفه الانقطاع بين محمد أبي جعفر وعلى .

قال الشافعي بعده : ويروى عن عمر تضمين بعض الصنائع من وجه أضعف من هذا ، ولم نعلم واحداً منهما يثبت .

قال : وقد روى عن علي بن أبي طالب أنه لا يضمن أحداً من الأجراء من وجه لا يثبت مثله . هذا ، وفي الآثار لمحمد بن الحسن ، عن أبي حنيفة ، عن بشر أو بشير [شك محمد] عن أبي جعفر محمد بن علي أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان لا يضمن القصار ولا الصائغ ، ولا الخائف .

[١٦٩٠] انظر رقم [١٦٧٤] وتخريجه .

[١٦٩١] * د : (٣ / ٤٤٦) (١٤) كتاب الخراج - (٣٦) باب في إقطاع الأرضين - من طريق سُمَيِّ بن قيس ، عن شمير بن عبد المدآن ، عن أبيض بن حمّال به . (رقم ٣٠٦٤) .

* ت : (٣ / ٦٥٥) (١٣) كتاب الأحكام - (٣٩) باب ما جاء في القطائع - من طريق سُمَيِّ ، عن شمير ، عن أبيض به . (رقم ١٣٨٠) .

* ج هـ : (٨٢٧/٢) (١٦) كتاب الرهون - (١٧) باب إقطاع الأنهار والعيون - من طريق ثابت بن سعيد بن أبيض بن حمّال ، عن أبيه سعيد ، عن أبيه أبيض بن حمّال به .

* ابن حبان : (٣٥١/١٠) طبعة الأرنؤوط (٢١) كتاب السير - (١) باب الخلافة - ذكر ما يستحب للأئمة استماله قلوب رعيّتهم بإقطاع الأرضين لهم - من طريق سُمَيِّ بن قيس ، عن شمير بن عبد المدآن به . وسمي وشمير بن عبد المدآن لم يوثقهما غير ابن حبان .

قال ابن حجر في التلخيص : صححه ابن حبان ، وضعفه ابن القطان .

وقال : العَدَّ : بكسر العين المهملة الدائم الذي لا انقطاع لمادته ، وجمعه إعداد وقيل : العَدَّ =